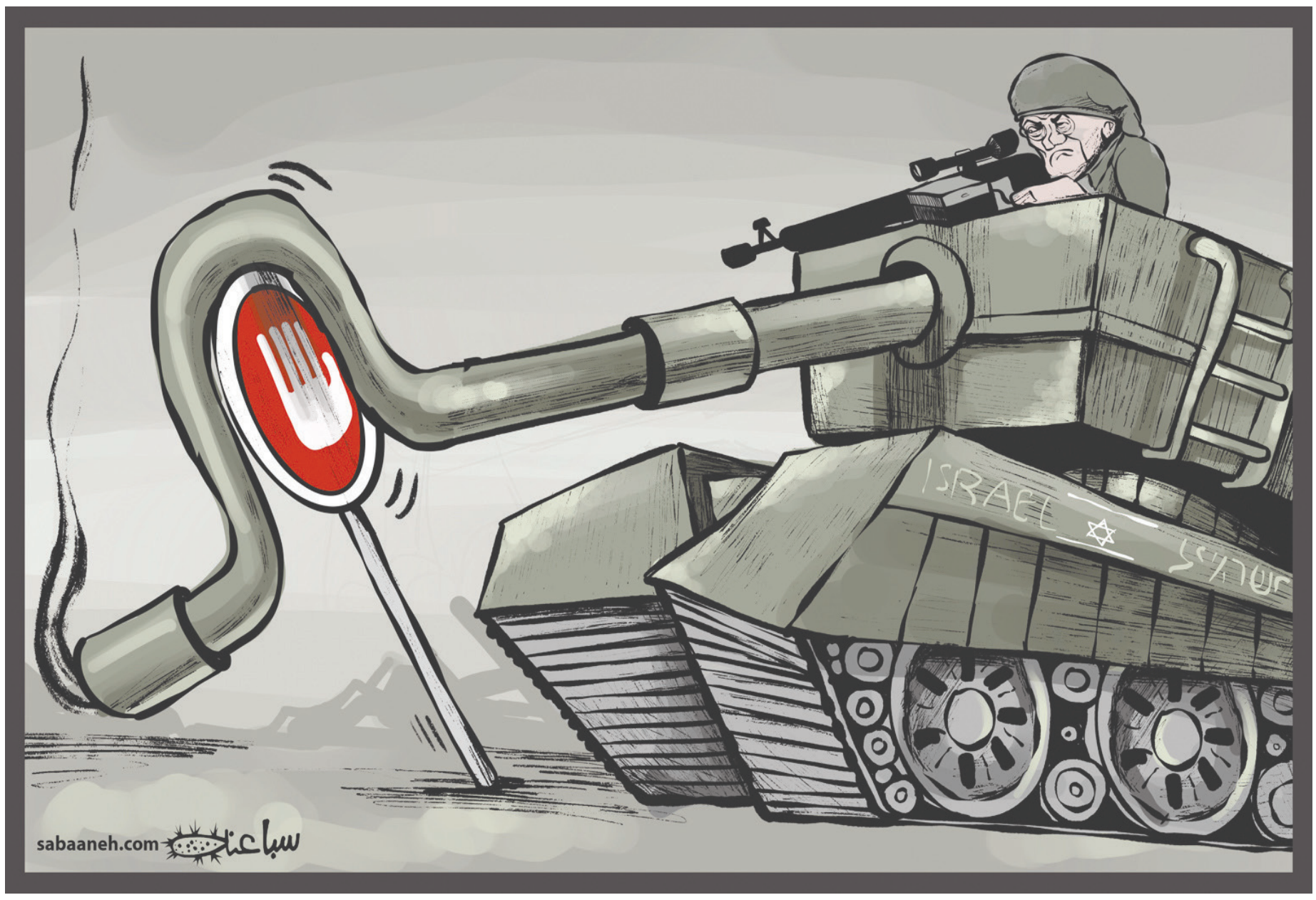

اجتماع في طوباس يحذر من إعادة تشكيل الجغرافيا بالأغوار عبر الاستيطان والجدار والطرق العسكرية

طوباس- وفا- عقدت محافظة طوباس والأغوار الشمالية، أمس الإثنين، اجتماعا موسعا مع معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" لبحث الواقع الجيوسياسي في المحافظة، في ظل تصاعد الإجراءات الاستيطانية والعسكرية الإسرائيلية.

وجرى الاجتماع في مقر المحافظة بمشاركة مسؤولي الدوائر الرسمية، ومدير معهد "أريج" جاد إسحق، ومدير وحدة مراقبة الاستيطان في المعهد سهيل خليلية، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات والهيئات المحلية.

وقدم المعهد عرضا تفصيليا مدعوما بالخرائط والمعطيات الموثقة، تناول واقع المستعمرات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية والأوامر العسكرية وجدار الفصل في محافظة طوباس والأغوار الشمالية. وأوضح خليلية أن الاستيطان في المحافظة بدأ مباشرة بعد حرب عام 1967 بإقامة مستعمرة "ميحولا"، باعتبارها نواة المشروع الاستيطاني في الأغوار الشمالية، ثم توسع لاحقا ضمن سياسة تهدف إلى السيطرة على الأراضي الزراعية ومصادر المياه وترسيخ الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

وأشار إلى وجود ثماني مستعمرات تضم أكثر من 3,320 مستعمرا، تمتد مساحة بنائها على نحو 8,589 دونما، فيما تبلغ مساحة نفوذها نحو 12,895 دونما، أي ما يعادل 3.2٪ من مساحة المحافظة. وأضاف أن تأثير هذه المستعمرات يتجاوز حدود البناء، إذ يسيطر المستعمرون على نحو 12,564 دونما من الأراضي الزراعية المحيطة، ما يمثل قرابة 18٪ من مجمل الأراضي الزراعية في الأغوار.

كما تناول العرض توسع البؤر الاستيطانية ذات الطابع "الرعوي"، موضحا أنه تم إنشاء أكثر من 12 بؤرة استيطانية في المحافظة بين عامي 1996 و2025، باعتبارها أداة متقدمة للسيطرة على الأراضي المفتوحة.

وفيما يتعلق بالحواجز العسكرية، أظهرت معطيات "أريج" وجود 22 حاجزا وعائقا عسكريا موزعة في أنحاء المحافظة، تشمل بوابات حديدية وحواجز دائمة وسواتر ترابية وخنادق ومكعبات إسمنتية. وأكد المعهد أن هذه الحواجز تسهم في فصل طوباس عن باقي مدن الضفة الغربية، خاصة نابلس وجنين، وتقييد وصول المزارعين والرعاة إلى الأغوار، وإعاقة حركة العمال والبضائع، ما يرفع كلفة النقل ويؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي والخدمات الأساسية.

ويعد حاجزا الحمرا وتياسير من أبرز نقاط التحكم في الوصول إلى الأغوار، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الزراعي في المحافظة.

وأشار العرض كذلك إلى تطوير شبكة طرق التفافية بطول يقارب 58 كيلومترا، أبرزها الطريقان 90 و578، اللذان يربطان المستعمرات ببعضها وبالداخل الإسرائيلي، فيما يقيد وصول الفلسطينيين إليهما بشكل كبير. وفي ملف الأوامر العسكرية، أوضح المعهد أن مئات الأوامر صدرت منذ عام 1967، شملت هدم منازل، ومصادرة أراض لبناء المستعمرات والطرق الالتفافية، والسيطرة على مصادر المياه. كما تطرق الاجتماع إلى جدار الفصل، الذي يمتد في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من المحافظة بطول 15.5 كيلومترا، ويتسبب بعزل نحو 2,650 دونما من الأراضي، بينها 1,873 دونما زراعيا.

وكشف المعهد عن إصدار 9 أوامر عسكرية للاستيلاء على أراض خاصة وعامة لشق طريق عسكري يتجاوز طوله 40 كيلومترا بين عين شبلي وتياسير، ضمن مشروع لإعادة تشكيل السيطرة الميدانية في الأغوار.

وبحسب معطيات "أريج"، يجري أيضا تنفيذ مقطع جديد من الجدار بطول 22.5 كيلومترا ضمن مشروع "الخيط القرمزي"، ما قد يؤدي إلى عزل نحو 45 ألف دونم، أي ما يعادل 11٪ من مساحة المحافظة، ويهدد بفصل المزارعين عن أراضيهم وتهجير تجمعات سكانية كاملة.

خلال ترؤسه مجموعة العمل القطاعية

حجاوي يدعو الدول المانحة إلى زيادة الدعم المالي لقطاع الحكم المحلي

رام الله- الحياة الجديدة- دعا وزير الحكم المحلي سامي حجاوي، الدول والجهات المانحة والصديقة إلى تقديم المزيد من الدعم المالي لقطاع الحكم المحلي خلال المرحلة المقبلة وتوسيع مجالاته، نظرا للتحديات الصعبة التي تواجهها الهيئات المحلية والتي انعكست سلبا على مقدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

جاء ذلك خلال ترؤسه، أمس الاثنين، الاجتماع الدوري لمجموعة العمل القطاعية للحكم المحلي الذي عُقد في مقر الوزارة بمدينة رام الله، بالتنسيق مع سكرتيريا تنسيق المساعدات المحلية LACS، بحضور ممثل البنك الدولي في فلسطين ستيفان إمبلاد، وممثلين عن المانحين وطواقم من الوزارة وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية. وأشار حجاوي إلى أن حجم التحديات والاحتياجات الكبيرة والمتزايدة للبلديات والمجالس القروية، واستمرار ممارسات قوات الاحتلال والمستعمرين وهجماتهم، التي تسببت في خسائر وأضرار كبيرة جراء تدمير البنية التحتية وتخريب الممتلكات والمرافق العامة، يتطلبان عملا مضاعفا ودعما ماليا وسياسيا واسع النطاق بشكل متواز من أجل تعزيز قدرات الهيئات المحلية على أداء واجباتها، إلى جانب الضغط على سلطات الاحتلال لوقف مثل هذه الممارسات العنصرية.

وتطرق إلى إنجاز الوزارة لانتخابات مجالس الهيئات المحلية خلال شهر نيسان الماضي، معتبرا إياه استحقاقا وطنيا مهما يعكس حرص القيادة على الاستمرار في النهج الديمقراطي وديمومة الانتخابات. وأشار إلى أن الوزارة تعكف حاليا على إطلاق برنامج تدريبي تعريفي شامل لكل رؤساء المجالس وأعضائها الجدد، في كل ما يتعلق بالعمل البلدي من قوانين وأنظمة وتعليمات وإرشادات، حرصا منها على سلامة العمل والإجراءات والقرارات المتخذة. وأوضح حجاوي أن الوزارة ماضية في استكمال عمليات التقاص بين الحكومة والهيئات المحلية، إذ أنجزت بالشراكة مع وزارة المالية وسلطتي الطاقة والمياه التقاص في 162 هيئة محلية حتى اليوم، مؤكدا أهمية ذلك في حفظ الحقوق وتثبيتها للأطراف ذات العلاقة، وسعي الوزارة إلى زيادة عدد البلديات التي تجبي ضريبة الأملاك خلال المرحلة المقبلة لتعزيز إيراداتها المالية. واستعرض مجموعة من الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الوزارة في سبيل تعزيز اللامركزية وتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة، وتشجيعها المتواصل على عقد شراكات وتوقيعها مع القطاع الخاص من أجل تنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية محلية، مشيرا إلى إطلاق برنامج "شمسي فلسطين" بالشراكة بين سلطة النقد واللجنة التوجيهية التي تضم في عضويتها الحكم المحلي، بما يسهم في تعزيز التحول نحو الطاقة المتجددة وترسيخ استدامة الخدمات العامة. وأوضح أن الوزارة تواصل إعداد المخططات الهيكلية خاصة في المناطق المسماة "ج"، وتوسيع المخططات لتنظيم التنمية العمرانية وتعزيز صمود المواطنين في تلك التجمعات من خلال التخطيط السليم لتنفيذ المشاريع التطويرية والتنموية بالرغم من سياسة الاحتلال ومنعه تنفيذ العديد من تلك المشاريع، وتدمير بعضها، "إلا أن ذلك لن يحد من عزيمتنا وإرادتنا على مواصلة العمل بدعم من الأصدقاء والشركاء الدوليين".

وأثنى حجاوي على الدعم المقدم لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وللبرامج التي ينفذها خاصة برنامج تطوير البلديات- المرحلة الرابعة، وبرنامج التعافي المجتمعي وخلق فرص عمل وغيرهما، مشيرا إلى الإنجاز الذي تحقق مؤخرا باعتماد الصندوق كشريك ومؤسسة وصول مباشر لدى صندوق المناخ الأخضر، في خطوة إستراتيجية تعزز وصول الهيئات المحلية إلى تمويل المناخ.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، أكد حجاوي أن الحكومة لديها الخطط اللازمة للإغاثة ولإعادة الإعمار، مشيرا إلى إعادة افتتاح مقر الصندوق في غزة، والعمل مع بلدية دير البلح بمجلسها المنتخب مؤخرا ولأول مرة بالتزامن مع انتخابات الضفة الغربية، حيث ستتابع الوزارة الموازنات والخطط اللازمة للتطوير.

وعبر المشاركون -أعضاء المجموعة- عن ارتياحهم لإنجاز انتخابات الهيئات المحلية ولمجموعة الخطوات والإجراءات الإصلاحية والتطويرية التي نفذتها الوزارة وتتبناها من أجل دعم البلديات والمجالس القروية.

وأكدوا في الوقت ذاته استمرار العمل والتنسيق والتواصل مع قيادة الوزارة لمتابعة تنفيذ البرامج الحالية، واستمرار الدعم خلال المرحلة المقبلة.

بلدية دورا تعقد لقاءً تشاوريا لبحث سبل حماية الأراضي المهددة بالمصادرة

الخليل- الحياة الجديدة- عقدت بلدية دورا، أمس الاثنين، لقاء تشاوريا موسعا جمع مالكي الأراضي المهددة بالمصادرة وممثلي عدد من المؤسسات الحكومية والرسمية والقانونية ذات العلاقة، لبحث آليات العمل والتنسيق المشترك للتصدي لمشاريع الاستيطان وحماية حقوق المواطنين وأراضيهم.

واستمع الحضور إلى مداخلات أصحاب الأراضي، الذين استعرضوا واقع المناطق المستهدفة والتحديات التي تواجههم والجهود التي يبذلونها لحماية أراضيهم، في ظل التهديدات المتواصلة والبدء بأعمال إنشاء بؤرة استيطانية، مؤكدين تمسكهم بأراضيهم واستعدادهم للتعاون في مختلف الجهود الرامية إلى حمايتها.

كما قدم ممثلو المؤسسات والجهات المختصة شرحا حول دور كل مؤسسة في متابعة قضايا الاستيطان وآليات المتابعة القانونية والإجرائية المتاحة، والخطوات العملية اللازمة لمتابعة الملفات أمام الجهات المختصة، بما يسهم في تعزيز الموقف القانوني لأصحاب الأراضي والدفاع عن حقوقهم، كما تم خلال اللقاء عرض نماذج وتجارب وطنية ناجحة أسهمت في وقف وإزالة مشاريع وبؤر استيطانية في عدد من المواقع، بما يعزز الأمل بفاعلية العمل القانوني والمؤسسي المنظم.

وأكد المشاركون أهمية تكامل الأدوار بين المواطنين والمؤسسات الحكومية والرسمية والأهلية والجهات القانونية، وتعزيز التنسيق المشترك وتوحيد الجهود لمواجهة المخططات الاستيطانية، والعمل بصورة جماعية للحفاظ على الأراضي المهددة بالمصادرة ومنع أي إجراءات تستهدفها.

وشدد رئيس بلدية دورا مهند عمرو على أن البلدية تضع هذا الملف في مقدمة أولوياتها، وستواصل التنسيق مع مختلف الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة لمتابعة القضية على كافة المستويات، مؤكداً وقوف البلدية إلى جانب المواطنين ودعمها الكامل لكل الجهود القانونية والمؤسساتية الرامية إلى حماية الأرض وتعزيز صمود أصحابها.

وفي إطار تسهيل متابعة المواطنين لقضاياهم، تم الاتفاق على تخصيص نقطة تواصل في بلدية دورا لتقديم الإرشاد والتوجيه لأصحاب الأراضي ومساعدتهم في الوصول إلى المؤسسات والجهات القانونية المختصة ومتابعة الإجراءات المطلوبة. وشهد اللقاء حضور ممثلين عن المؤسسات الحكومية والرسمية والأهلية والهيئات القانونية والجهات ذات العلاقة، إلى جانب عدد من أصحاب الأراضي والمواطنين، حيث أكد الجميع استعدادهم للتعاون والعمل المشترك بما يخدم المصلحة العامة ويحافظ على حقوق المواطنين وأراضيهم.

استكمالا لحملة «أسماؤهم ليست أرقاما»

إطلاق مشروع وطني لتخليد أطفال فلسطين الشهداء

رام الله- الحياة الجديدة- أعلن المركز العربي الدولي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية إطلاق حزمة من المبادرات الوطنية الهادفة إلى تخليد ذكرى الأطفال الفلسطينيين الشهداء، وذلك بعد شهر من اختتام الحملة الدولية «أسماؤهم ليست أرقاما»، التي حظيت بمشاركة واسعة محليا ودوليا.

وتتضمن المبادرات إنشاء الأرشيف الفلسطيني لذاكرة الأطفال الشهداء، وإصدار كتاب توثيقي بعنوان «أسماؤهم ليست أرقاما»، وتأسيس المرصد الفلسطيني للطفولة وحقوق الطفل، إلى جانب إطلاق شبكة «سفراء الطفولة الفلسطينية».

وأوضح المركز أن هذه الخطوات تأتي في إطار تطوير الحملة إلى مشروع وطني متكامل يسعى إلى حفظ ذاكرة الأطفال الفلسطينيين وترسيخ حضورهم الإنساني في الوعي الوطني والعالمي، باعتبارهم أسماء وقصصا وأحلاما لا يجوز اختزالها في أرقام وإحصاءات.

وكان المركز، بالشراكة مع الإعلام الرسمي الفلسطيني، اختتم في الثالث من أيار/ مايو الماضي فعاليات الحملة التي استمرت 72 ساعة متواصلة من البث المباشر، خصصت لتلاوة أسماء الأطفال الذين استشهدوا خلال الحرب على قطاع غزة.

وانطلقت الحملة في الثلاثين من نيسان/ أبريل 2026، وشهدت تلاوة أسماء 21,556 طفلا، بمشاركة أكاديميين وإعلاميين وباحثين وحقوقيين ودبلوماسيين وشخصيات سياسية ومجتمعية من فلسطين والعالم العربي وعدد من دول العالم، في مبادرة هدفت إلى إعادة الاعتبار الإنساني للأطفال الضحايا وإبراز قصصهم بعيدا عن لغة الأرقام.

وأكد المشرف العام على الإعلام الرسمي الوزير الدكتور أحمد عساف أهمية هذه المبادرة في تسليط الضوء على قضايا الطفولة الفلسطينية والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، مشددا على التزام الإعلام الرسمي بالدفاع عن القضايا الإنسانية وفي مقدمتها حقوق الطفل. من جهتها، قالت رئيسة المركز العربي الدولي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية وصاحبة فكرة الحملة الدكتورة ولاء بطاط، إن المبادرة انطلقت من مسؤولية إنسانية وأخلاقية تؤكد أن الطفل لا يختزل في رقم، بل هو اسم وقصة وحلم وحياة كاملة. وأضافت أن الحملة سعت إلى إعادة الإنسان إلى مركز الرواية الإعلامية، ومقاومة النسيان، وحفظ أسماء الأطفال بوصفها جزءا أصيلا من الذاكرة الوطنية والإنسانية. وأكدت أن الأسماء التي جرى توثيقها وتلاوتها خلال الحملة ستبقى شاهدا على الحقيقة ومرجعا لذاكرة الأطفال الفلسطينيين، ورسالة متواصلة للعالم بأن أطفال فلسطين ليسوا أرقاما، بل حيوات تستحق أن تروى وألا تنسى.

ضمن مشروع للوظائف الخضراء وتطوير 1200 دونم زراعي

وزير الزراعة يطلق منحا لـ192 شابا وشابة في بيت لحم

بيت لحم- الحياة الجديدة- أطلق وزير الزراعة رزق سليمية، أمس الإثنين، دفعة جديدة من المنح المالية لصالح 192 شابا وشابة من بلدات كيسان وتقوع وزعترة والمنيا في محافظة بيت لحم، ضمن مشروع «الوظائف الخضراء وفرص الدخل المستدام للشابات والشباب الفلسطيني في قطاع الأعمال الزراعية والغذائية».

وينفذ المشروع من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بالشراكة مع وزارة الزراعة، وبدعم من حكومة مملكة الدنمارك، بهدف دعم المزارعين والشباب، وتعزيز زراعة المحاصيل الحقلية والعلفية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وخلق فرص دخل مستدامة في المناطق الريفية.

وجرى إطلاق المنح بحضور محافظ بيت لحم محمد طه، ورئيس غرفة تجارة وصناعة بيت لحم سمير حزبون، وممثل منظمة «الفاو» صالح الأحمد، إلى جانب عدد من مسؤولي وزارة الزراعة. واستفاد من المرحلة الأولى للمشروع 192 شابا وشابة تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عاما من التجمعات المستهدفة، فيما يستهدف المشروع تنفيذ أعمال زراعية على مساحة 1200 دونم، أنجز منها 485 دونما خلال المرحلة الأولى.

ومن المقرر أن تنطلق المرحلة الثانية من المشروع خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني المقبلين لاستكمال التدخلات الزراعية المخطط تنفيذها على كامل المساحة المستهدفة.

وأكد سليمية أن وزارة الزراعة تواصل جهودها لدعم المزارعين والشباب من خلال المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وترسيخ صمود المواطنين على أرضهم، مشدداً على أهمية الاستثمار في الطاقات الشبابية وتوسيع فرص العمل والإنتاج في القطاع الزراعي. وأشار إلى أن الشراكة بين وزارة الزراعة ومنظمة «الفاو» وبدعم من الحكومة الدنماركية تفتح آفاقاً جديدة أمام التشغيل الأخضر والتنمية الزراعية المستدامة في الريف الفلسطيني، بما يسهم في تحسين مستوى الدخل وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق المستهدفة.

6/22 د

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank
BADEA المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

الدعوة للمناقصة

اسم المناقصة: إنشاء خزان مياه أرضي سعة 500 كوب في عينابوس/ محافظة نابلس
رقم المناقصة: MOLG-IsDB-2026 -021

1. يود مجلس قروي عينابوس وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وضمن برنامج دعم مشاريع صيانة وتعبيد الطرق الداخلية لمحافظات الضفة الغربية (BADEA-115) الممول من المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا بإدارة البنك الإسلامي للتنمية - جدة بصفته مديراً لصندوق الأقصى طرح عطاء مشروع إنشاء خزان مياه أرضي سعة 500 كوب في عينابوس/ محافظة نابلس عطاء رقم: MOLG-IsDB-2026-021.
2. يدعو مجلس قروي عينابوس المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لأعمال مشروع إنشاء خزان مياه أرضي سعة 500 كوب في عينابوس/ محافظة نابلس علماً بأنّ المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة أن يكون مصنفاً في مجال الأبنية وبدرجة لا تقل عن رابعة ومصنفاً في مجال المياه والصرف الصحي.
3. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية عن المناقصة من مجلس قروي عينابوس على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 2:00 مساءً من أيام السبت إلى الخميس.
4. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 دولار أمريكي.
5. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل يوم الثلاثاء الموافق: 21-07-2026 الساعة 12:00 ظهراً ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوماً بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
6. يجب أن يرفق مع كل عطاء «كفالة دخول عطاء» بقيمة 7,000 دولار سارية المفعول لمدة 120 يوم من تاريخ فتح العطاء وفقاً للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
7. زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي يوم الإثنين الموافق 06-07-2026 الساعة 10:00 صباحاً في مقر مجلس قروي عينابوس.
8. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في يوم الثلاثاء الموافق 21-07-2026 الساعة: 12:00 ظهراً.
9. العنوان المذكور اعلاه هو:
مجلس قروي عينابوس – مبنى المجلس
E-mail: AINABOUS.V.C@HOTMAIL.COM
رقم الهاتف: 2592255/09
ملاحظة: رسوم الاعلانات في الصحف على من يرسو عليه العطاء

رئيس مجلس قروي عينابوس/
طالب حمد